

Distr.
GENERALTD/B(S-XXIII)/2
12 April 2006ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون
جنيف، ٨-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ توافق آراء ساو باولو

تقرير من أمانة الأونكتاد*

المحتويات

الصفحة

٢مقدمة	أولاً -
٢ استراتيجيات التنمية في ظل اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة	ثانياً -
٦ بناء القدرات الإنتاجية والقدرة على المنافسة على المستوى الدولي	ثالثاً -
١٢ ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية...	رابعاً -
١٦ الشراكة من أجل التنمية	خامساً -
٢٠ الاستنتاجات	سادساً -

* قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب حدوث تأخير في تجهيزها.

أولاً - مقدمة

١- ينص توافق آراء ساو باولو على أن يجري مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٦ استعراضاً في منتصف المدة (الفقرة ٩). وتتضمن هذه الوثيقة تقريراً عن تنفيذ توافق آراء ساو باولو في الفترة المنقضية منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد. وقسم التقرير إلى فصول تحمل نفس عناوين الفصول الرئيسية الواردة في توافق آراء ساو باولو، وذلك لتيسير نظر المجلس فيه. ويغطي التقرير السنوي للأونكتاد^(١) أيضاً الكثير من الأنشطة التي نُفذت منذ انعقاد دورة ساو باولو. وتورد في مرفق لهذا التقرير، في شكل جداول، الولايات المفصلة التي نص عليها توافق آراء ساو باولو والأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في تنفيذ هذه الولايات. كما يورد استعراض وجيز للدروس المستخلصة من عملية التنفيذ في السنتين الماضيتين.

ثانياً - استراتيجيات التنمية في ظل اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة

٢- لتعزيز السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية التي تدعم النمو المستدام والحد من الفقر في البلدان النامية (الفقرات ٢٦ إلى ٣١ و٣٥ من توافق آراء ساو باولو)، أُجريت، في إطار البرنامج الفرعي ١، بحوث هادفة إلى رسم السياسات تم نشرها في تقريرين سنويين من تقارير التجارة والتنمية، وتقريرين قداما إلى الجمعية العامة بشأن الديون الخارجية والتنمية، وفي التقارير السنوية بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وقد وفر هذا العمل التحليلي أساساً للمداولات التي أجراها مجلس التجارة والتنمية في إطار البندين "الترايط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية" و"التنمية الاقتصادية في أفريقيا" والمداولات التي أجرتها الجمعية العامة بشأن "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية". كما شكل هذا العمل التحليلي أساساً لأنشطة التعاون التقني، وبخاصة في مجالي إدارة الديون وتقديم الخدمات الاستشارية إلى البلدان النامية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وساهم هذا العمل، خلال الفترة التي جرى فيها الاستعراض، في النقاش الدولي بشأن السياسات الإنمائية التي من المناسب انتهاجها في اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة، متيحاً مادة للتفكير في الاستراتيجيات الإنمائية. ونشير إلى أن إسهام الأونكتاد في بناء توافق الآراء في مجالات التراط والعولمة والاستراتيجيات الإنمائية والديون والتمويل على عدد من الاستنتاجات والتوصيات والقرارات التي اعتمدها الدول الأعضاء، كما كان له أثر في رسم سياسات أكثر استنارة (انظر أدناه).

٣- وتماشياً مع الفقرة ٢٦ من توافق آراء ساو باولو، والفقرة ١٩ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يبرز تقريراً التجارة والتنمية لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ المخاطر التي تواجهها البلدان النامية من جراء الاختلالات العالمية التي يعانها الحساب الجاري، وإمكانية إصلاح هذه الاختلالات. وقد أيد عدد كبير من أعضاء مجلس التجارة والتنمية التوصيات الواردة في هذين التقريرين بشأن ضرورة إجراء تكييف سلس لا تكون له انعكاسات سلبية خطيرة على البلدان النامية ولا يؤدي إلى انتكاسة على طريق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(١) التقرير السنوي للأونكتاد، ٢٠٠٤ (UNCTAD/EDM/2005/1)، والتقرير السنوي للأونكتاد، ٢٠٠٥

(UNCTAD/EDM/2006/1). وانظر أيضاً التقارير عن أنشطة الشعب الصادرة في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ (UNCTAD/DITC/MISC/2004/24, UNCTAD/DITC/MISC/2005/21, UNCTAD/ITE/2005/1).

٤- وقد تناول تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٤ الموضوع الرئيسي للدورة الحادية عشرة للأونكتاد فحلل القضايا المتعلقة باتساق السياسات وقدم مقترحات عملية بشأن كيفية تحقيق المزيد من الاتساق، كما دُعي إلى ذلك في الفقرتين ٢٦ و ٢٨ من توافق آراء ساو باولو وفي الفقرة ٣٨ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وبحث ما يترتب على حركات أسعار الصرف وإدارة أسعار الصرف من آثار بالنسبة لقدرة الشركات على المنافسة في المجال الدولي وللاستثمارات الإنتاجية في البلدان النامية. واقترح التقرير إيلاء الترتيبات الإقليمية والعالمية المتعلقة بأسعار الصرف المزيد من البحث.

٥- وبين تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ كيف أن صعود الصين والهند أوجد آفاقاً مشرقة لمصدري الكثير من السلع الأساسية وزاد التجارة فيما بين البلدان النامية، ولكنه زاد أيضاً من حدة المنافسة في الأسواق العالمية بشأن أنواع معينة من المصنوعات. وأكد التقرير أن إلقاء نظرة جديدة على الآليات التي يمكن أن تحد من عدم استقرار السلع الأساسية قد يساعد على تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية.

٦- وبين تقرير التجارة والتنمية لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ أيضاً أنه سيكون من الصعب جداً تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نمواً. ولجني فوائد مستدامة من ارتفاع حصائل تصدير السلع الأساسية، ينبغي استخدام المكاسب في تنويع الهيكل الاقتصادي وإقامة الاستثمارات العامة والخاصة وتسريع التغيير الهيكلي.

٧- ووفقاً للفقرة ٢٨ من توافق آراء ساو باولو والفقرتين ٢١ و ٣٥ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، قدم الأونكتاد دعماً تقنياً إلى فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون المالية الدولية والتنمية (فريق الأربعة والعشرين) في مجال بناء القدرات من أجل الإسهام في المناقشة المتعلقة بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، وزيادة قدرة البلدان النامية على مواجهة تزايد الترابط العالمي وعدم الاستقرار المالي الدولي. وأولي اهتمام خاص بإمكانيات تعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي، كما أُشير إلى ذلك في الفقرة ٣١ من توافق آراء ساو باولو.

٨- وعملاً بالفقرة ٣٥ من توافق آراء ساو باولو، كثفت أمانة الأونكتاد المساعدة التي تقدمها إلى الشعب الفلسطيني وسعت إلى حشد الموارد المناسبة لهذا الغرض. وتركزت الجهود على تمكين السلطة الفلسطينية من النجاح في تلبية المتطلبات القائمة على الساحة الفلسطينية والتي نجمت عن الأزمة المتطاوله وكذلك، منذ فترة أقرب، عن الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من غزة. ومن بين أهم أنشطة المساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد لصالح الشعب الفلسطيني تحديث العمليات الجمركية للسلطة الفلسطينية، وهو تحديث أفضى إلى استخدام النظام الآلي لتحليل البيانات الجمركية "أسيكودا" الذي وضعه الأونكتاد. وأسفرت مشاريع أخرى نفذها الأونكتاد عن تعزيز القدرة الفلسطينية على استخدام الأدوات التحليلية على صعيد الاقتصاد الكلي والتجارة وسياسة العمل وعن دعم إصلاح تيسير التجارة الفلسطينية وبناء المؤسسات من خلال مشروع "المجلس الفلسطيني للشاحنين". وأسفر تدريب ما يقرب من ٨٠ من أصحاب المشاريع الفلسطينيين من خلال برنامج تطوير المشاريع "إميرتيك" في فلسطين عن نتائج فورية في مجال توفير فرص العمل وتوليد الدخل.

٩- وعملاً بالفقرات ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ من توافق آراء ساو باولو، وتمشياً مع الفقرتين ٢١ و ٢٦ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أجرى الأونكتاد بحثاً وتحليلات بشأن قضايا الديون والقدرة على تحمل أعباء

الديون، وأعد تقارير سنوية قدمها إلى الجمعية العامة بشأن "أزمة الديون الخارجية والتنمية" وأطلق مشروع "بناء القدرة على تحمل أعباء الديون في البلدان النامية". واستجابة لطلب محدد قدمته الجمعية العامة، ووفقاً للفقرة ٢٥(د) من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أُجريت بحوث بشأن المنهجيات الخاصة بآليات تقدير المخاطر التي يأخذ بها القطاع الخاص، وآثار هذا الآليات على التنمية.

١٠ - وتماشياً مع الفقرة ٢٨ من توافق آراء ساو باولو، قدمت التقارير السنوية التي رفعها الأونكتاد إلى الجمعية العامة تحليلات موضوعية لمسألة الديون وعدم الاستقرار المالي الدولي وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة والرسومية، وتأثير ذلك على التنمية. وأسفرت المناقشات التي جرت بشأن هذه التقارير، والتي أُلقي خلالها ما يقرب من ٢٠ بياناً من جانب بلدان أو مجموعات بلدان، عن اعتماد الجمعية العامة لقرارات سنوية بشأن الديون. ويساعد الأونكتاد البلدان المدينة في ما تقوم به من عمليات إعادة التفاوض على الديون، تماشياً مع الفقرة ٣١ من توافق آراء ساو باولو.

١١ - وأُطلق في عام ٢٠٠٥ "مشروع بناء القدرة على تحمل أعباء الديون في البلدان النامية"، الممول من الشريحة الرابعة من الحساب الإنمائي للأمم المتحدة، وذلك وفقاً للفقرتين ٢٨ و ٢٩ من توافق آراء ساو باولو، وللفقرتين ٢١ و ٢٦(أ) من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتشمل النواتج الرئيسية لهذا المشروع في مجال البحوث: وضع إطار تحليلي لتقييم الصلات القائمة بين القدرة على تحمل أعباء الديون والتنمية، وإيجاد نهج بديلة لتحليل القدرة على تحمل أعباء الديون، وإنشاء إطار مؤسسي لإدارة الديون على نحو فعال، وأطر خاصة بإعادة التفاوض على الديون، وأطر اقتصادية وتنظيمية لتحليل الصلات القائمة بين الديون والتجارة. ونوقشت ورقات البحث ودراسات الحالات في اجتماع خبراء مخصص عُقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وفي ورشات عمل إقليمية عُقدت في أفريقيا (هراري، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بالتعاون مع معهد إدارة شؤون الاقتصاد الكلي والشؤون المالية في شرق وجنوب أفريقيا) وفي آسيا (جاكرتا، شباط/فبراير ٢٠٠٦، بالتعاون مع وزارة المالية في إندونيسيا).

١٢ - وما انفك برنامج المساعدة التقنية الرئيسي المتعلق بنظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) يساعد البلدان النامية المدينة على بناء قدرات وطنية بشأن إدارة الديون، تماشياً مع الفقرة ٣١ من توافق آراء ساو باولو، الأمر الذي أسفر عن اعتراف دولي بخدمات الأونكتاد في هذا المجال. وارتفع العدد الإجمالي للبلدان المستفيدة من نظام ديمقاس إلى ٦٥ بلداً، وبلغ عدد المؤسسات التي أُقيم فيها هذا النظام ٩٥ مؤسسة. وجذب "مؤتمر الأونكتاد الأقليمي الخامس لإدارة الديون" أكثر من ٢٥٠ من المسؤولين الدوليين المعنيين بإدارة الديون ورسم السياسات من ٨٣ بلداً، وعُقدت في إطاره الجولة النهائية من مشاورات الأطراف المتعددة المؤثرة بشأن "الدين السيادي لتحقيق التنمية المستدامة"، وهي جولة قامت بتنسيقها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة كمتابعة لمؤتمر مونتيري.

١٣ - وكما ذُكر بالتفصيل في التقارير السنوية المقدمة إلى الدورات التنفيذية لمجلس التجارة والتجارة، واصل الأونكتاد أنشطته لصالح أفريقيا وتعاونته الوثيق مع "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"، كما هو مطلوب في الفقرتين ٢٥ و ٣٢ من توافق آراء ساو باولو. وشملت الأنشطة تحليل السياسات العامة، والخدمات الاستشارية، والتعاون التقني.

١٤- وتضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا تحليلاً لقدرة البلدان الأفريقية على تحمل أعباء الديون، مع التركيز بشكل خاص على "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون"، كما هو مطلوب في الفقرات ١٦ و ١٩ و ٢٨ من توافق آراء ساو باولو. واستناداً إلى تحليل معمق، دعا التقرير، المعنون القدرة على تحمل الديون: واحة أم سراب؟ إلى شطب ديون أفقر البلدان وإعادة النظر في معايير القدرة على تحمل أعباء الديون التي تطبقها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لجعل هذه المعايير تتماشى مع الحاجة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٥- ووفقاً للفقرتين ٢٨ و ٥١ من توافق آراء ساو باولو، حلل التقرير عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا، تحت عنوان إعادة النظر في دور الاستثمار الأجنبي المباشر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية البلدان المضيفة والوسائل والسبل الكفيلة بزيادة فوائده إلى الحد الأقصى وتقليل تكاليفه إلى الحد الأدنى. واستناداً إلى النتائج التي أسفر عنها التقرير، طلب الاتحاد الأفريقي من الأونكتاد أن يتعاون في مشروع يرمي إلى تحقيق الانسجام بين القوانين التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأفريقية.

١٦- ودُعي الأونكتاد، في الفقرات ٣٣ و ٣٤ و ٨٤ و ٨٥ من توافق آراء ساو باولو، إلى زيادة جهوده في التصدي للاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية والمشاكل والتحديات الخاصة التي تواجهها بلدان العبور النامية، فضلاً عن الاقتصادات الضعيفة هيكليةً والهشة والصغيرة.

١٧- وأبرز تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٤، المعنون الربط بين التجارة الدولية والحد من الفقر، الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه التجارة الدولية في الحد من الفقر. ولكنه بيّن أيضاً أنه رغم تحرير التجارة إلى حد كبير في الكثير من أقل البلدان نمواً، فإن تحسين أداء التجارة لا يعني بالضرورة الحد من الفقر. كما أن البرنامج الخاص المعني بأقل البلدان نمواً يسهم بصورة منتظمة في أعمال "لجنة السياسات الإنمائية" بشأن الاستثناء التدريجي لأقل البلدان نمواً من المعاملة التفضيلية والانتقال السلس لهذه البلدان.

١٨- ويتعلق شطر هام من أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً بتنفيذ "الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة"، والتركيز بشكل خاص على أنشطة بناء القدرات. وشارك الأونكتاد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تنفيذ الدعم السابق "لدراسات التشخيصية للتكامل التجاري"، وخاصة في مجال الاستجابة للاحتياجات الضخمة التي أعربت عنها البلدان الوافدة الجديدة. ونظم المؤتمر ورشتي عمل بشأن الإطار المتكامل في رواندا وسيراليون على التوالي. ويوفر "دليل الإطار المتكامل"، الذي أصدره الأونكتاد، أداة مرجعية للجهات المعنية تم وضعها للبلدان الحديثة وللتوصل إلى فهم مشترك للإطار المتكامل داخل المجتمع الذي يشمل هذا الإطار.

١٩- وقد حقق العمل الذي تم القيام به ضمن الإطار المتكامل تقدماً فجعل من الإطار المتكامل أداة هامة لتنسيق أنشطة تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات المؤسسية في ٢٨ بلداً من أقل البلدان نمواً. واستكملت دراسات تشخيصية بشأن التكامل التجاري فيما يتعلق بـ ١٣ بلداً، وعقدت في ١٤ بلداً حلقات عملية لتثبيت صحة الدراسات التشخيصية السالفة الذكر. وشرع في دراسات تشخيصية من هذا القبيل وهي قائمة حالياً في ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً.

٢٠- وشكلت مسألة توفير معاملة خاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة موضوع منشور أعد "للاجتماع الدولي بشأن استعراض برنامج عمل بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة بعد انقضاء عشر سنوات على وضعه"، الذي عقد في موريشيوس في عام ٢٠٠٥. وتم أيضاً القيام بعمل تحليلي فيما يتعلق بسبل ووسائل تحسين كفاءة نُظم النقل العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبشأن القضايا الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية، وبشكل خاص في التحضير للمؤتمر الوزاري لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية لعام ٢٠٠٥.

٢١- وفيما يتعلق بالبلدان النامية الجزرية والبلدان النامية غير الساحلية، تركز الاهتمام، في مجال العمل التحليلي والمساعدة التقنية، على المعوقات والتحديات المحددة التي تواجهها هاتان المجموعتان من البلدان، مثل سرعة التأثير، و"التخريج"، وتيسير التجارة، والقضايا المتصلة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

ثالثاً - بناء القدرات الإنتاجية والقدرة على المنافسة على المستوى الدولي

٢٢- نظم الأونكتاد، خلال السنتين اللتين انقضتا على انعقاد دورته الحادية عشرة، ما يقرب من ١٤٥ مؤتمراً وندوة واجتماعاً وما يزيد على ٤٥ نشاطاً من أنشطة التدريب، وقام بنحو ١٤٠ بعثة استشارية، وأصدر أكثر من ١٤٠ منشوراً في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المؤسسات. واستفاد أكثر من ١٦٠ بلداً من هذه الأنشطة. وانصب الاهتمام بوجه خاص على معالجة احتياجات أقل البلدان نمواً: واستفاد ٤٢ بلداً من هذه البلدان (٨٤ في المائة من المجموع) من أنشطة الأونكتاد، كما استفاد منها ٢٧ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية و٢٣ دولة من الدول النامية الجزرية الصغيرة.

٢٣- تحليل الاستثمار (الفقرات ٤٩ و ٥٠ و ٥١ من توافق آراء ساو باولو): يواصل تقرير الاستثمار العالمي تناول الاتجاهات العالمية والإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر وقضايا مختارة تتعلق بهذا الاستثمار وبآثاره على التنمية. فقد حلل تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤ الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات، بينما ركز تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥ على الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث والتطوير. ونشر تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥ في نحو ٧٥ مكاناً في جميع أنحاء العالم، وذلك في جهود يهدف إلى توسيع جمهور قرائه. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، نظمت الأمانة أيضاً حلقة دراسية إقليمية مشتركة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واستُكمل تقرير الاستثمار العالمي. مسح سنوي لآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجيات الشركات عبر الوطنية، وهو مسح يستقري ويحلل اتجاهات تدفق هذا الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل، كما استكمل بعدة منشورات مثل مجلة الشركات عبر الوطنية وورقات قضايا تبحث الأثر الإنمائي للشركات عبر الوطنية على الصعيد القطاعي.

٢٤- ونظم الأونكتاد "اجتماع خبراء بشأن بناء القدرات في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر" (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) وورشات عمل وطنية لمساعدة البلدان المستفيدة على تنفيذ المعايير المنهجية الدولية ووضع نظم لتجميع ونشر البيانات من أجل إعداد إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر. كما عقد الأونكتاد اجتماعاً بشأن الاحتياجات الخاصة بإفريقيا في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن عدم توفر موارد في الميزانية العادية عرقل العمل المتعلق بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وكثيراً ما يُستشهد بتقارير الاستثمار التي يصدرها الأونكتاد وكثيراً ما تستنسخ هذه التقارير، الأمر الذي يدل على أهمية هذه المنشورات^(٢).

٢٥ - **العلم والتكنولوجيا (الفقرة ٥٢ من توافق آراء ساو باولو):** يضطلع الأونكتاد بدور ريادي داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا المتصلة بالتكنولوجيا، وقد واصلت الأمانة تقديم الخدمات الموضوعية والتقنية للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وفي هذا الصدد، أجرت الأمانة بحثاً خاصاً بالسياسات العامة حول قضايا تتصل بالفجوة التكنولوجية والفجوة الرقمية، فضلاً عن تطبيق العلم والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقام الأونكتاد، منذ انعقاد المؤتمر الأخير، بإحياء برنامجا يتعلق بالسياسة الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وأصدر استعراضاً للسياسة الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في جمهورية إيران الإسلامية في عام ٢٠٠٥.

٢٦ - واضطلع الأونكتاد أيضاً بأعمال في مجالي نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية المترابطين. ونشر الأونكتاد، بالتعاون مع "المركز الدولي المعني بالتجارة والتنمية المستدامة"، كتاباً مرجعياً شاملاً حول أحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وقد لقي إشادة من جانب الجهات المعنية بالأمر وولد، على المستوى الوطني، اهتماماً عاماً فيما بين مسؤولي البلدان النامية^(٣). وقد ساهم هذا النشاط وغيره من الأنشطة في المناقشات الجارية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية. كما أن المنشورات التي أصدرها الأونكتاد في إطار سلسلة "نقل التكنولوجيا من أجل النجاح في الاندماج في الاقتصاد العالمي" قد أثرت المناقشات الجارية في الفريق العامل المعني بالتجارة ونقل التكنولوجيا والتابع لمنظمة التجارة العالمية.

٢٧ - **عمليات استعراض سياسات الاستثمار (الفقرة ٥٣ من توافق آراء ساو باولو):** استُكملت، منذ مؤتمر ساو باولو، ثمانية استعراضات لسياسات الاستثمار (الجزائر، والبرازيل، وبنن، وجمهورية إيران الإسلامية، وزامبيا، وسري لانكا، وكولومبيا، وكينيا). وتمت الموافقة على التوصيات المتعلقة بالسياسات في معظم البلدان التي أجرت استعراضات لسياسات الاستثمار (١٥ من أصل ١٧ بلداً)، كما تم الاضطلاع في إطار هذا البرنامج بأنشطة متابعة تهدف إلى تنفيذ التوصيات في تسعة بلدان. وشملت أنشطة المتابعة هذه: خدمات المشورة وبناء القدرات في مجالات مثل النظام القانوني الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر، والأنظمة التجارية، واستعراض الاستراتيجية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والإصلاح المؤسسي، وخطط ترويج الاستثمار. ويسر البرنامج، في عدة حالات، إصلاحات أدت إلى تحسين مناخ الاستثمار وجلب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع هذه التدفقات في قطاعات جديدة، وإقامة روابط أفضل بين الشركات المحلية والأجنبية (الجزائر وبوتسونا وبيرو ومصر

(٢) شكل العددان الأخيران موضوع أكثر من ١٠٠٠ مقالة صحفية وتناولتهما بصورة شاملة وسائل الإعلام الدولية الرئيسية - مثل BBC وCCN وReuters وBloomberg - والصحافة الوطنية في عدد من البلدان. وعلاوة على ذلك، ما زال تقرير *الاستثمار العالمي* يشكل، من بين منشورات الأونكتاد، المنشور الذي يتم تحميله على أوسع نطاق على شبكة الإنترنت.

(٣) كما يتضح ذلك من الطلب الذي ورد في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦ من وزارة الصناعة والتجارة والتسويق في جمهورية تنزانيا المتحدة لاستخدام الكتاب المرجعي في إعداد "ورقة سياسة وطنية بشأن حقوق الملكية الفكرية".

وموريشيوس). وبالإضافة إلى ذلك، قُدم أول تقرير تنفيذ عن استعراض سياسة الاستثمار في مصر إلى اللجنة المعنية بالاستثمار في عام ٢٠٠٥. وتشجع استعراضات سياسات الاستثمار على إدماج الاستراتيجية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في صلب خطط التنمية، وتسلسل التوصيات الضوء على الصلة بين التجارة والاستثمار من خلال البرامج التي تتناول الروابط التجارية وتعزيز القدرات على مستوى العرض (أوغندا والبرازيل وجمهورية تنزانيا المتحدة).

٢٨- وقد أشادت الدول الأعضاء بالبرنامج وحثت على تعزيزه لضمان الاستجابة للطلبات في الوقت المناسب ولتوفير المشورة بشأن سياسات المتابعة. كما دعت الدول الأعضاء الأونكتاد إلى استعراض تقرير التقييم المستقل الذي أعده معهد هامبورغ بعنوان "تعزيز الأثر الإنمائي لاستعراضات سياسات الاستثمار التي يجريها الأونكتاد".

٢٩- **ترويج الاستثمار (الفقرة ٥٣ من توافق آراء ساو باولو):** تلقى أكثر من ٣٠ بلداً من البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، بما فيها ثمانية من أقل البلدان نمواً، منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، الدعم من خلال برامج التعاون التقني المتعلقة بترويج الاستثمار. وتشمل هذه البرامج تقديم الدعم إلى مؤسسات ترويج الاستثمار، وصوغ سياسات الاستثمار واستراتيجيات ترويج الاستثمار، والتدريب على ممارسات وأساليب ترويج الاستثمار، وتحسين الإدارة في ترويج الاستثمار. واستُحدثت، لصالح مؤسسات ترويج الاستثمار، أداة جديدة على شبكة الإنترنت بشأن الأنظمة الإلكترونية، وتطبق هذه الأداة الآن في ستة بلدان.

٣٠- وعلى المستوى الإقليمي، تلقت الجماعة الأندية المساعدة في وضع استراتيجية دون إقليمية بشأن ترويج الاستثمار، واستفادت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا من دراسة تشخيصية بشأن مناخ الاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، دُرِب مسؤولون معنيون بترويج الاستثمار في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية على الدعوة إلى سياسة ترويج الاستثمار.

٣١- **المشاكل الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية في بناء القدرات الإنتاجية (الفقرة ٥٤ من توافق آراء ساو باولو):** تمثل أقل البلدان نمواً قرابة ثلث الطلبات التي ترد إلى الأونكتاد بشأن تقديم مساعدة في مجال الاستثمار. وتشمل برامج المساعدة التقنية المحددة التي تعالج الاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نمواً: "أدلة الاستثمار المشتركة بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية"، و"الكتب الزرقاء بشأن الممارسة الفضلى في تشجيع وتيسير الاستثمار"، المشتركة بين الأونكتاد والبنك الياباني للتعاون الدولي، و"برنامج الإدارة السديدة في مجال النهوض بالاستثمار". ويشتمل برنامج أدلة الاستثمار على عنصر خاص ببناء القدرات من خلال تدريب الخبراء الاستشاريين المحليين و تثقيف موظفي مؤسسات ترويج الاستثمار. وشُرع، منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، في وضع أدلة لأوغندا، وجماعة شرق أفريقيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومالي، وكينيا، وموريتانيا. واستناداً إلى التعليقات الإيجابية التي وردت بشأن الكتابين الأزرقين الخاصين بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا، أعد الأونكتاد ثلاثة كتب زرقاء لأفريقيا (أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا).

٣٢- وعزز الأونكتاد برنامجه الخاص بالإدارة السديدة في مجال النهوض بالاستثمار ليكون هذا البرنامج فعالاً في مساعدة أقل البلدان نمواً على تحديد العقبات التي تتصل بالإدارة والتي تعترض الاستثمار وفي اعتماد درجة أكبر من الشفافية والمساءلة في عملية الاستثمار.

٣٣- وما برح برنامج التأمين الخاص بالأونكتاد، منذ انعقاد مؤتمر ساو باولو، يساعد البلدان الأفريقية، بما فيها أقل البلدان نمواً، على تعزيز قطاعات التأمين لديها. وقدم الدعم، بشكل أخص، في المجالات التالية: ١٠ الارتقاء بسياسات وقوانين التأمين بما يتمشى مع أفضل الممارسات الدولية؛ ٢٠ تنظيم أنشطة تدريب وتثقيف للمسؤولين الحكوميين في وظائف الإشراف أو التنظيم في قطاع التأمين؛ ٣٠ تعزيز التعاون بشأن المسائل المتعلقة بالتأمين على المستوى الإقليمي والإقليمي ودون الإقليمي، فضلاً عن تحقيق الانسجام بين معايير التأمين بما يتمشى مع أفضل الممارسات الدولية. وقد وضع البرنامج، الذي ينفذ بصورة مشتركة مع المنظمة الأفريقية للتأمين، خمسة مشاريع تهدف إلى مساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز قدراتها الإنتاجية في مجال التأمين.

٣٤- الاستثمار وتنمية المشاريع (الفقرتان ٥١ و ٥٥ من توافق آراء ساو باولو): واصل الأونكتاد، من خلال فريق خبرائه العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الترويج لأفضل الممارسات في مجال المحاسبة والإبلاغ في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية. وشملت الأنشطة عقد حلقتي عمل بشأن التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وشمل عمل فريق الخبراء في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات نشر الوثيقة المعنونة *إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن إدارة الشركات*. وأسهم فريق الخبراء في جدوى الإبلاغ عن مسؤولية الشركات وقابليتها للمقارنة من خلال تحديد مجموعة محدودة من المؤشرات الأساسية. وتعرض أعمال فريق الخبراء في نشرته السنوية المعنونة *"قضايا المحاسبة والإبلاغ الدوليين"*. وقدم الأونكتاد إلى واضعي السياسات خدمات استشارية في مجالات المحاسبة والإبلاغ المالي والكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات والإبلاغ عن مسؤولية الشركات.

٣٥- ومنذ عقد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، اضطلعت الأمانة بمشاريع لبناء القدرات ترمي إلى تعزيز القدرات التوريدية للبلدان النامية وتحسين قدرتها التنافسية. وفي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، نظمت الأمانة اجتماع خبراء واستهلت مشروعاً بشأن "إعداد الأطراف المؤثرة على الصعيدين العالمي والإقليمي من الأسواق الناشئة"، وهو مشروع يستهدف توفير المساعدة التقنية وتبادل الخبرات. وشاركت الأمانة أيضاً في تنظيم حلقة دراسية وطنية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج في كل من البرازيل والصين. وفي عام ٢٠٠٥، أصدر الأونكتاد مبادئه التوجيهية لبرامج الربط بين المشاريع التجارية. وفي إطار مشروع الروابط بين المشاريع التجارية في البرازيل (Projeto Vínculos)، قام عدد من الشركات عبر الوطنية بتطوير الروابط مع شركاء محليين لسلاسل التوريد في قطاعات شتى. أما برنامج الربط بين المشاريع التجارية في أوغندا الذي استهل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ فهو يساعد في تشكيل وتعزيز نحو ٤٠ رابطة من الروابط بين المشاريع التجارية.

٣٦- وتم تعزيز برنامج الأونكتاد لتطوير المشاريع "إمبريتيك" في أمريكا الجنوبية والوسطى وفي بلدان أفريقيا المنطقة بالإنكليزية والفرنسية. وفي سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تعاون الأونكتاد مع مراكز إمبريتيك القائمة لإنشاء برنامج قطري في كل من أنغولا ورومانيا. واستناداً إلى النتائج الإيجابية المحققة في الأردن والأراضي الفلسطينية ورومانيا في عام ٢٠٠٤، قدمت حكومات وسلطات هذه البلدان المساعدة المالية لدعم جهود الأونكتاد في مجال تنمية المشاريع.

٣٧- اتفاقات الاستثمار الدولية وتدابير بلدان المنشأ ومسؤولية الشركات (الفقرات ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من توافق آراء ساو باولو): استُكمِلت سلسلة المسائل التنظيمية في اتفاقات الاستثمار الدولية بتجميع ٢٧ دراسة في

ثلاثة مجلدات. وأعدت ست دراسات إضافية في إطار سلسلة الجيل الثاني المتعلقة بسياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية. وشملت أنشطة المساعدة التقنية توفير برامج تدريب إقليمية للمتفاوضين في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية بأربع لغات، وتوفير خدمات استشارية للبلدان والمنظمات الإقليمية. وفي عام ٢٠٠٥، استفاد من البرنامج ما يزيد على ٣٠٠ مشارك من ٧٥ بلداً نامياً. وتعد قاعدة البيانات الخاصة باتفاقات الاستثمار الدولية المتاحة على الموقع الشبكي للاتفاقات مصدراً فريداً للمعلومات، وتتيح الشبكة الإلكترونية لخبراء اتفاقات الاستثمار الدولية تبادل الآراء والخبرات. وأظهر تقييم خارجي مستقل مستعنياً بشواهد كثيرة أن لعمل الأونكتاد أثراً قوياً مباشراً وبقياً على المستفيدين.

٣٨- وعلى نحو ما طلب المؤتمر، أعد برنامج اتفاقات الاستثمار الدولية أيضاً دراسة بشأن تدابير بلدان المنشأ لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.

٣٩- ونظمت الأمانة اجتماع خبراء بشأن المساهمة الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥). وحُددت سبعة مجالات يمكن فيها للشركات عبر الوطنية أن تساهم في التنمية الاقتصادية. وأعد قرص مدمج CD-ROM يتضمن جميع وثائق اجتماع الخبراء، كما يجري إنشاء قاعدة بيانات بشأن أفضل الممارسات في الشركات.

٤٠- **الدعم اللوجستي للتجارة (الفقرات ٥٩ و ٦٠ و ١٠٧ من توافق آراء ساو باولو):** خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، ركزت مساهمات الأونكتاد في ميداني النقل والدعم اللوجستي للتجارة على المجالات الرئيسية التالية: تيسير التجارة على المستوى الوطني؛ والنقل العابر، وأثر الاستفادة من خدمات النقل البحري، والصكوك القانونية الدولية المعنية بالنقل وتيسير التجارة، بما في ذلك النقل المتعدد الوسائط؛ وتأثير التدابير الأمنية المتخذة مؤخراً في التجارة والنقل الدوليين.

٤١- وعُملت المعلومات المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة على الدول الأعضاء من خلال استعراض النقل البحري ورسالة النقل الإخبارية الفصلية، ومن خلال تقديم عروض ومحاضرات في عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل واجتماعات الخبراء التي نُظمت على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية.

٤٢- وواصلت الأمانة وضع ترتيبات خاصة بالنقل العابر لدعم النقل وتيسير التجارة في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر. وتقوم هذه الترتيبات على المشاركة النشطة للكيانات الخاصة والعامّة الوطنية والإقليمية في إيجاد حلول تعاونية للنقل العابر كمساهمة مباشرة في تنفيذ برنامج عمل آلماتي.

٤٣- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية (الفقرات ٦١ و ٦٢ و ١٠٢ من توافق آراء ساو باولو):** خلال العامين المنصرمين، أوليت الأولوية في الأعمال المنجزة في هذا الميدان لما يلي:

- دعم مشاركة البلدان النامية في العمليات الدولية ذات الصلة، وبخاصة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ووضع سياسات واستراتيجيات وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها. وأدى الأونكتاد دوراً رئيسياً في الشراكة الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

• تحليل خيارات السياسات على الصعيدين الدولي والوطني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، والمسائل قيد المناقشة الدولية، مثل إدارة شبكة الإنترنت وتكاليف الارتباط بشبكة الإنترنت (الفقرة ٦٢ من توافق آراء ساو باولو)، وآثار التغيرات المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الرئيسية لاقتصادات البلدان النامية.

٤٤ - وعُمت البحوث والتحليلات التي تركز على السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تقرير اقتصاد المعلومات السنوي الذي يتناول الاتجاهات والتطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المؤسسات والصناعات.

٤٥ - وجاءت أنشطة التعاون التقني لتكامل أعمال البحث والتحليل عن طريق الإسهام في بناء القدرات في مجال سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، وشملت هذه الأنشطة بصفة رئيسية تنظيم دورات وحلقات دراسية موجهة لكبار المسؤولين في البلدان النامية. وقُدمت أيضاً للحكومات المهتمة خدمات استشارية بشأن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر (الفقرة ١٠٢ من توافق آراء ساو باولو) سواء في سياق مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات أو استجابة لطلبات فردية. وأجريت في سياق الشراكة التي أقامتها الدورة الحادية عشرة للأونكتاد في مجال البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر عمليات للربط بين عرض الخبرات المتصلة بهذه البرمجيات والطلب عليها. وقُدمت أيضاً خدمات استشارية بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأداء الاقتصادي، والتمويل الإلكتروني المتصل بالتجارة.

٤٦ - ويحدد جدول أعمال تونس لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الأونكتاد وسيطاً ميسراً ممكناً لتنفيذ خطوط العمل التالية لمؤتمر القمة: البيئة التمكينية، وبناء القدرات، والتجارة الإلكترونية، والعلوم الإلكترونية. وعلى سبيل متابعة أعمال مؤتمر القمة، عُيّن الأونكتاد جهة وصل مؤقتة لتيسير تنفيذ العناصر المتصلة بالتجارة الإلكترونية في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المزمع عقد اجتماع أول بشأن خط العمل المتعلق بـ "التجارة الإلكترونية" في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٦. كما يقوم الأونكتاد بإنشاء منصة إلكترونية لتجميع المعلومات عن تنفيذ جميع أصحاب المصلحة لخطة العمل هذا.

٤٧ - وفيما يتعلق بالنقاش الحكومي الدولي بشأن السياسات، يطلب جدول أعمال تونس إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشرف على متابعة محصلي جنيف وتونس على نطاق المنظومة وأن يقوم، في سبيل تحقيق هذه الغاية، باستعراض ولاية اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية و جدول أعمالها وتكوينها، هذه اللجنة التي تخدهما فنياً أمانة الأونكتاد.

٤٨ - وأعطى موضوع المؤشرات دوراً حاسماً الأهمية في عملية ما بعد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ويدعو جدول أعمال تونس لإجراء تقييم دوري بالاستناد إلى مؤشرات ومقاييس مناسبة وباستخدام منهجية متفق عليها مثل المنهجية التي استحدثتها الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. كما يدعو جدول أعمال تونس المجتمع الدولي إلى تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو أيضاً مساهمة رئيسية يقوم بها الأونكتاد في عمل الشراكة.

رابعاً - ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية

٤٩ - ساهم الأونكتاد، في سعيه لتنفيذ توافق آراء ساو باولو، في تدعيم نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ومنصف وقائم على القواعد وقابل للتنبؤ وغير تمييزي، وأوجد تركيزاً وطنياً ودولياً على التنمية والحد من الفقر في وضع السياسات التجارية (الفقرتان ٦٣ و ٦٧ من توافق آراء ساو باولو)، مساهماً بذلك أيضاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. واضطلع الأونكتاد بأنشطة في مجالات البحث والتحليل والتعاون التقني وبناء القدرات، وأسهم في الحوار الحكومي الدولي بشأن السياسات وفي بناء توافق الآراء، وهي ركائز عمله الثلاث.

٥٠ - وشمل دعم بناء توافق الآراء والثقة على الصعيد الحكومي الدولي إعداد الوثائق وتقديم الخدمات الفنية لدورات مجلس التجارة والتنمية بشأن استعراض التطورات والقضايا في برنامج عمل ما بعد الدوحة؛ ولدورات لجنة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية؛ ولسبعة من اجتماعات أفرقة الخبراء^(٤)؛ ولمناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التجارة والتنمية الدوليين (الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو). وساعد هذا العمل على رصد النظام التجاري الدولي ومدى تحقيق البعد الإنمائي عموماً وفي جولة الدوحة الحالية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية تحديداً.

٥١ - وشملت التحليلات التقنية ما يلي: *الحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها (٢٠٠٥، ٢٠٠٦)*؛ ومساهمات في *الاستقصاء الاقتصادي والاجتماعي العالمي (٢٠٠٤، ٢٠٠٥)*؛ وتقارير عن ضمان تحقيق المكاسب الإنمائية في سياق قضايا وقطاعات مختلفة؛ والتحليلات التي ركزت على أقل البلدان نمواً وأسهمت في قرار المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بشأن مجموعة التدابير الإنمائية الخاصة بأقل البلدان نمواً^(٥) (الفقرتان ٩٥ و ١٠٥ من توافق آراء ساو باولو).

٥٢ - وقدم الأونكتاد المساعدة في مجال بناء القدرات على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، وشمل ذلك ما يلي: (أ) التوعية بمساهمة التجارة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) توفير البيانات والتحليلات لمؤشرين يسمحان بقياس التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية^(٦)؛ (ج) دعم الاجتماعات التي عقدها البلدان النامية على الصعيدين الإقليمي والوطني تحضيراً لمفاوضات الدوحة؛ (د) تمكين جهات الوصل الوطنية لمنظمة التجارة العالمية وتجهيزها بما يلزم لإضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات مع أصحاب المصلحة في رسم الاستراتيجيات الخاصة بالسياسات والمفاوضات التجارية؛ (هـ) تعزيز الاستفادة من نظام الأفضليات المعمم

(٤) بحثت هذه الاجتماعات المواضيع التالية: خدمات التوزيع، والخدمات المهنية والأطر التنظيمية، وخدمات التأمين، والقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية (اجتماعان)، والحواجر غير التعريفية، وتمويل التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية.

(٥) دراسة الأونكتاد المعنونة نحو "خطة مارشال" تجارية جديدة لأقل البلدان نمواً.

(٦) المؤشر ٣٨ المتعلق بنسبة الواردات الكلية للبلدان المتقدمة (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً المسموح بدخولها مُعفاة من الرسوم، والمؤشر ٣٩ المتعلق بمتوسط التعريفات التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات من البلدان النامية.

وغيره من الأفضليات التجارية وتقييم آثار تآكل الأفضليات؛ (و) تحسين فهم المفاوضات المتعلقة بالزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات، والتدابير التجارية التصويبية، وتسوية المنازعات، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والتنمية، وتعزيز المشاركة النشطة في هذه المفاوضات (الفقرات ٩٥ و ٩٧ و ١٠٨ و ١٠٩ من توافق آراء ساو باولو).

٥٣- وأسهم الأونكتاد في توضيح العلاقة بين التجارة المتعددة الأطراف والتجارة الإقليمية لضمان الاتساق بسبل منها التحليل؛ وقدم الدعم لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية؛ وقدم المساعدة التقنية في مجال الخدمات لكل من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (الفقرة ٩٦ من توافق آراء ساو باولو).

٥٤- وقدم الأونكتاد مساعدة مكثفة وواسعة النطاق لـ ١٦ بلداً في جميع مراحل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لمساعدتها على فهم عملية الانضمام المعقدة والعسيرة وإدارتها والمشاركة فيها بطريقة مطردة تعكس أولوياتها الإنمائية الوطنية (الفقرة ٩٨ من توافق آراء ساو باولو).

٥٥- وعزز الأونكتاد عمله المتعلق بالحواجز غير التعريفية ومعايير المنتجات وشروط الجودة في معالجة عوائق الدخول إلى الأسواق. وساعد في تحديد هذه العوائق وتصنيفها وفي تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة لمواجهتها. وأنشأ فريقاً من الشخصيات البارزة معنياً بالحواجز غير التعريفية وكلفه بدراسة واقتراح نهج شامل ومستدام لتوضيح قضايا المنهجية والتصنيف والتعريف والتحديد الكمي (الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو).

٥٦- وحدد الأونكتاد كمياً تكاليف التنفيذ والتكيف المرتبطة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن المنتجات الصناعية، وزود الأعضاء بتحليلات اقتصادية لمختلف مقترحات التفاوض بشأن التخفيضات التعريفية على المنتجات الصناعية والزراعية (الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو).

٥٧- وأكد عمل الأونكتاد أن المعونة من أجل التجارة شرط لا بد منه لتحرير التجارة. وقبل انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، نظم الأونكتاد اجتماعاً لزيادة التفاهم وبناء توافق الآراء بشأن سبل المضي قدماً بتقديم مقترحات جديدة بشأن المعونة من أجل التجارة، ولا سيما علاقتها بالإطار المتكامل. وبعد مؤتمر هونغ كونغ، نظم الأونكتاد، بالاشتراك مع أمانة الكومنولث، مؤتمراً أسهم في تحديد مفهوم مبادرة المعونة من أجل التجارة وتفعيلها وتنفيذها.

٥٨- وبدأ الأونكتاد سلسلة من التحليلات والمشاورات الحكومية الدولية غايتها تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية من أجل زيادة مكاسبها التجارية والإنمائية وتحسين معدلات تبادلها التجاري (الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو). وأجريت مداوالات بين الخبراء بشأن التعاقد الخارجي على الخدمات بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، ومنتجات الطاقة المتجددة، والمنسوجات والملبوسات، والإلكترونيات، والمنتجات السمكية والبحرية، والفولاذ. وأفضت هذه المداوالات إلى وضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة في مجالات القدرة التوريدية والقدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق، وكذلك تحديد الشروط

اللازمة للنجاح في هذه القطاعات؛ وسمحت هذه المداولات أيضاً بتكوين نواة للشراكات الممكنة بين واضعي السياسات والقطاع الخاص.

٥٩ - وقدّم الأونكتاد، في إطار عمله المتعلق بالجغرافيا الجديدة للتجارة الدولية والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، دعماً تقنياً للجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، مع احتمال انضمام ثمانية أعضاء جدد إلى هذا النظام واختتام المفاوضات في نهاية عام ٢٠٠٦ (الفقرتان ٩٦ و٩٧ من توافق آراء ساو باولو). وساهم الأونكتاد في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وذلك مثلاً في سياق وضع نظام للتجارة في الخدمات في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وفي رسم سياسات المنافسة الإقليمية في كل من الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، والجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي؛ وفي تحديد معالم التعاون الأقليمي. وقدّم الأونكتاد دعمه أيضاً للبلدان النامية في سياق منتدى الدوحة الرفيع المستوى للتجارة والاستثمار (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، ومؤتمر قمة الجنوب الثاني (حزيران/يونيه ٢٠٠٥)، والشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة. وساعد الأونكتاد مؤخراً في إنشاء الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية (G-NEXID) (آذار/مارس ٢٠٠٦)

٦٠ - وأدى الأونكتاد دوراً أساسياً في بناء القدرات من أجل تقليص الاعتماد على السلع الأساسية، وتعزيز أسباب بقاء قطاعات السلع الأساسية، وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة وتحقيق عائدات أفضل، وفي توفير إطار للنقاش الدولي المتعلق بالسلع الأساسية (الفقرة ١٠٠ من توافق آراء ساو باولو). وأصدر الأونكتاد مواد هامة بشأن سياسات السلع الأساسية لمخالف مختلفة، بما في ذلك النقاش الذي يُعقد كل سنتين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبشأن مواضيع محددة^(٧). وساعد الأونكتاد أعضاء منظمة التجارة العالمية في تقييم مسائل السلع الأساسية وفي تحديد الطرائق الخاصة بمرفق التمويل تماشياً مع مقرر الدوحة الوزاري بشأن التدابير الخاصة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للأغذية. كما ساعد الأونكتاد في نجاح إعادة التفاوض على الاتفاق الدولي للأحشاب الاستوائية لعام ١٩٩٤، والاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة. كما ساعد عمل الأونكتاد المتعلق بالسلع الأساسية الأعضاء بتزويدهم بمعلومات كمية ونوعية حديثة وشاملة بشأن المحددات الحاسمة لأسواق السلع الأساسية من خلال برنامج INFOCOMM^(٨) ونشرات إحصائية وتقارير تحليلية، وقدم المساعدة في بناء القدرات في مجال الوفاء بتكاليف الامتثال لشروط سلامة الأغذية؛ وبناء مؤسسات مثل بورصات السلع الأساسية؛ وتشغيل شبكات خاصة بالسلع الأساسية؛ وتشجيع التجارة والاستثمار في قطاع النفط والغاز في أفريقيا من خلال المؤتمرات الأفريقية السنوية للتجارة والتمويل في قطاع النفط والغاز؛ وبناء الشراكات.

(٧) نُظمت مثلاً ندوة بشأن "التحديات الماثلة أمام السياسة الدولية للسلع الأساسية - إشكالية القطن" على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ واجتماع مائدة مستديرة وزاري بشأن "تأثير السلع الأساسية في الحد من الفقر والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً والاقتصادات الضعيفة الأخرى" على هامش المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٥.

(٨) البوابة الإلكترونية لمعلومات السلع الأساسية الدولية.

٦١- ووضع الأونكتاد مقاييس للتنمية من أجل تقييم أثر التجارة في التنمية وبالعكس، واستحدث مؤشر التجارة والتنمية الوارد في تقرير جديد بشأن البلدان النامية في التجارة الدولية لعام ٢٠٠٥ (الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو). ويضع مؤشر التجارة والتنمية ترتيباً للبلدان من حيث أداء التجارة والتنمية، كما يوفر أداة تشخيصية وسياساتية تسمح بصورة منهجية بتحديد العوامل المعللة لهذا الأداء.

٦٢- وساعد الأونكتاد البلدان النامية في وضع استراتيجيات لتطوير قطاع الخدمات وتحريره بغية تحسين القدرة التنافسية للصادرات واجتذاب الاستثمار وحفز التنمية الاقتصادية (الفقرة ٩٩ من توافق آراء ساو باولو). وتتضمن البرامج الرئيسية تقييم تحرير التجارة في الخدمات في ما يزيد على ٣٠ بلداً نامياً تقيماً يشمل قطاعات مختلفة ويمكن الاستعانة به في وضع الخطط الوطنية الرئيسية بشأن الخدمات أو في المفاوضات. وتم تأكيد أهمية خدمات الهياكل الأساسية وضمان استفادة الجميع من الخدمات الأساسية، وتم توضيح المفاوضات المتعلقة بالخدمات ومسائل أساسية متصلة بالقواعد في مجال الخدمات، بما في ذلك آلية التحوط لحالات الطوارئ والإعانات.

٦٣- وقدم الأونكتاد أيضاً دعمه لتعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية والموارد البشرية والهياكل الأساسية في ميدان التجارة (الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو).

٦٤- وأسهمت أنشطة الأونكتاد في تعزيز فهم المجتمع الدولي للعلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية وتعزيز قدرات البلدان النامية على تناول هذه العلاقة، بما في ذلك: (أ) ضرورة التصدي لعوائق الدخول إلى الأسواق في سياق فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق؛ (ب) خيارات دعم الجهود المتعلقة بحفظ المعارف التقليدية وحمايتها وتعزيزها على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك من خلال نظم حماية الملكية الفكرية؛ (ج) نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً؛ (د) تعزيز السلع والخدمات البيئية ذات الأهمية التصديرية والإنمائية للبلدان النامية، بما في ذلك في مفاوضات الدوحة؛ (هـ) استعراض وضع العلامات الإيكولوجية وتكاليف إصدار الشهادات ذات الصلة؛ (و) متابعة الجوانب التجارية لخطة جوهانسنبرغ للتنفيذ؛ (ز) تعزيز فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد لبناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية؛ (ح) الاستعانة بمبادرة التجارة الأحيائية في إيجاد تعبير ملموس للتوفيق بين الاستخدام المستدام للتنوع الأحيائي والمكاسب الإنمائية؛ (ط) الاستعانة بمبادرة الوقود الأحيائي في التشجيع على توسيع استخدام وإنتاج الوقود الأحيائي في البلدان النامية (الفقرتان ١٠١ و ١٠٣ من توافق آراء ساو باولو).

٦٥- وساهم الأونكتاد في توفير إحصاءات تجارية شاملة وموثوق بها وحديثة وقواعد بيانات عن التدفقات التجارية والتدابير التي تمس الزراعة والمصنوعات والخدمات، إلى جانب أدوات تحليلية سهلة الاستخدام لا غنى عنها لوضع سياسات وطنية سليمة واستراتيجيات خاصة بالمفاوضات التجارية (الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو). ويتصدى الأونكتاد لهذا المجال المتخصص باستخدام أدوات مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية (TRAINS) والحل العالمي للتجارة المتكاملة (WITS)؛ وقاعدة البيانات الخاصة بالوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية (AMAD) ونموذج محاكاة سياسات التجارة في المنتجات الزراعية (ATPSM)؛ وقاعدة البيانات التحليلية المشتركة الخاصة بالوصول إلى الأسواق (CAMAD) الجاري وضعها؛ وقاعدة البيانات الخاصة بالتدابير التي تؤثر في تجارة الخدمات (MAST).

٦٦- وأدى عمل الأونكتاد المتعلق بسياسات المنافسة إلى زيادة الوعي بأهمية مكافحة الممارسات المخالفة لقوانين المنافسة التي تؤثر في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية في الأسواق المحلية والدولية في سياق استمرار العولمة والتحرير وإزالة الضوابط والخصخصة (الفقرتان ٩٥ و ١٠٤ من توافق آراء ساو باولو). ويسر الأونكتاد تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات، ووضع قوانين نموذجية. وساعد ما يزيد على ٢٠ بلداً وعدة منظمات إقليمية في وضع وتنفيذ سياسات خاصة بالمنافسة. أما مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية التي استعرضها وأعاد تأكيدها في عام ٢٠٠٥ المؤتمر الاستعراضي الخامس لمجموعة المبادئ والقواعد فقد سمحت منذ عام ١٩٨٠ بتعزيز وضع معايير غير ملزمة للحكومات والمؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للممارسات والهياكل المخالفة لقوانين المنافسة وجعل الأسواق أكثر كفاءة وإنصافاً وعدلاً. وأتاح اعتماد الأونكتاد لاستعراض الأنداد في عام ٢٠٠٥ للمرة الأولى بتقديم عمله صوب "الاتساق غير الملزم".

٦٧- وأفاد التعاون بين الوكالات في ضمان تنفيذ الأنشطة بكفاءة وتلافي الازدواج وتحسين الأثر الميداني وتوسيع نطاقه. وقد تعاون الأونكتاد مع منظمات أخرى في الأمم المتحدة ومع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ كثير من أنشطته (الفقرة ١١ من توافق آراء ساو باولو).

٦٨- وواصلت الأمانة تقديم المساعدة لتعزيز الموارد البشرية والدراية الفنية والكفاءات، وفي وضع الأطر والهياكل المؤسسية والتنظيمية، في ميدان التجارة (الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو)، وبخاصة عن طريق التدريب وبناء القدرات في إطار برنامج التدريب التجاري (TRAINFORTRADE)، والمعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية^(٩)، والدورة التدريبية المتعلقة بالمسائل الرئيسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (الفقرة ١٠٩ من توافق آراء ساو باولو، والفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك).

خامساً - الشراكة من أجل التنمية

٦٩- أشار توافق آراء ساو باولو (الفقرة ١١٠) إلى أن الجهود المبذولة من أجل التصدي لتحديات العولمة واغتنام فرصها يمكن أن تستفيد من تعزيز التعاون بين جميع الشركاء، وأن الأونكتاد أدى دوراً بارزاً في إقامة الشراكات مع مختلف عناصر المجتمع المدني.

٧٠- ودعا توافق آراء ساو باولو في الفقرتين ١١٥ و ١١٧ الأونكتاد إلى "جعل مشاركة المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مشاركة أكثر منهجية وأفضل تكاملاً مع العمليات الحكومية الدولية...". وتحقيقاً لهذه الغاية، كُلف مجلس التجارة والتنمية بتنظيم "جلسات استماع غير رسمية مع الجهات الفاعلة غير الحكومية لتمكينها من الإعراب عن آرائها بشأن القضايا المطروحة على المجلس...".

(٩) يرد في الفصل الخامس مزيد من المعلومات عن المعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية.

٧١- ونُظمت حتى اليوم جلستا استماع مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار الدورات السنوية لمجلس التجارة والتنمية. ولا بد من زيادة مشاركة الدول الأعضاء وتفاعلها للتشجيع على إقامة حوار بناء ومثمر. واقترحت بعض الدول الأعضاء زيادة تركيز جداول أعمال جلسات الاستماع.

٧٢- واستجابة للطلب الوارد في توافق آراء ساو باولو، رصدت الأمانة أموالاً من خارج الميزانية لدعم مشاركة خمسة من ممثلي المجتمع المدني في البلدان النامية في كل جلسة. ومما يؤسف له أن الجهود الأخرى المبذولة لم تسمح بجمع الأموال المطلوبة في ضمان التمثيل الكافي في المستقبل. ويؤمل أن تقدم الدول الأعضاء مزيداً من الدعم لضمان المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني في البلدان النامية في جلسات الاستماع المقبلة.

٧٣- ووفقاً للفقرة ١١٨ من توافق آراء ساو باولو، تواصل إشراك وإسهام ممثلي المجتمع المدني في أعمال اللجان واجتماعات الخبراء وفقاً للقواعد التي اعتمدها المجلس. ولكن لا بد من بذل جهود إضافية لضمان مشاركة خبراء من المجتمع المدني في اللجان واجتماعات الخبراء.

٧٤- ونُظمت في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ اجتماعات غير رسمية أخرى لتبادل الآراء والتشاور بشأن المسائل التي تم المجتمع المدني والأونكتاد من أجل إتاحة فرصة لتبادل المعلومات والحوار بين المجتمع المدني والأمانة. وقد أعربت منظمات المجتمع المدني عن تقديرها الكبير لهذه الاجتماعات.

٧٥- ولاحظ توافق آراء ساو باولو (الفقرة ١١٤) أن العمل جارٍ في المؤتمر لإطلاق شراكات في مجالات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والسلع الأساسية، والاستثمار، وبناء القدرات. ويرد فيما يلي عرض موجز لما أُنجز من عمل في هذه المجالات.

١- تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

٧٦- تضم الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية اليوم ١١ عضواً: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (Eurostat)، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، ومعهد الإحصاء التابع لليونسكو، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وفرقة عمل مركز التجارة الدولية التابع للأمم المتحدة، والبنك الدولي. وأجرى الشركاء عملية تقييم عالمية لمدى توافر الإحصاءات الرسمية لمجتمع المعلومات في الاقتصادات النامية والانتقالية، نُشرت نتائجها في تقرير أصدرته الشراكة في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي عقد في تونس (تشرين الثاني، نوفمبر ٢٠٠٥). وأفضت المشاورات المعقودة بين الشركاء ومكاتب الإحصاء الوطنية إلى إعداد قائمة أساسية بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن أن تجمعها كل البلدان. كما أصدرت الشراكة في مؤتمر تونس نشرة عن المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتضمن تعاريف وأسئلة نموذجية وملاحظات منهجية، وشارك الأونكتاد في تنظيم اجتماع عن هذا الموضوع (جنيف، شباط/فبراير ٢٠٠٥). واجتماع على هامش المؤتمر (تونس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) بشأن "قياس مجتمع المعلومات".

٧٧- وفي اجتماع للشراكة عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، انتخب الشركاء لجنة توجيهية مؤلفة من الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأعدت اللجنة التوجيهية خطة عمل للشراكة (٢٠٠٦-٢٠٠٧) وأنشأت أربعة أفرقة عمل (معنية ببناء القدرات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، والحكومة الإلكترونية، ووضع قواعد البيانات). ويستضيف الأونكتاد موقعاً على شبكة الويب يستعرض أعمال الشراكة ويوفر منتدى حوار بشأن أنشطتها (<http://measuring-ict.unctad.org>).

٧٨- **مبادرة السياحة الإلكترونية:** تضم مبادرة السياحة الإلكترونية مؤسسات شريكة للأونكتاد من بينها مركز التجارة الدولية (مركز التجارة الدولية/الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للسياحة. واستضافت المنظمة العالمية للسياحة الاجتماع الأول المشترك بين الوكالات (مدريد، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، الذي خرج باقتراح يدعو إلى إنشاء شبكة للسياحة في إطار الأمم المتحدة، وهي آلية خفيفة ومرنة وعملية لتعزيز التعاون بين الوكالات في ميدان السياحة، تأخذ في الاعتبار السمات الخاصة لمنظمات ووكالات الأمم المتحدة.

٧٩- وأطلق في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موقع على شبكة الويب (<http://etourism.unctad.org>)، متاح بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية، كأداة لتعزيز أنشطة الأونكتاد في ميدان السياحة. وتهدف المواد التعليمية لبرنامج التدريب التجاري (TrainForTrade) إلى إذكاء الوعي بين واضعي السياسات والقطاع الخاص بالفرص والتحديات التجارية التي تطرحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عند تطبيقها على قطاع السياحة.

٨٠- **شراكة البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر:** وقّع الأونكتاد مذكرة تفاهم مع شركة نوفل (Novell). ويجري إعداد مذكرتين أخريين مع مؤسسة البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر لأفريقيا ومؤسسة البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر في باكستان. ووقّع الأونكتاد أيضاً مذكرة تفاهم مع حكومة البرازيل من أجل دعم البلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا في بناء قدراتها في مجال البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر.

٨١- **شبكة التمويل الإلكتروني:** أدى الأونكتاد دوراً أساسياً في إنشاء شبكة للتمويل الإلكتروني انصب تركيزها في السنتين الماضيتين على تحسين حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل المتصل بالتجارة والتمويل الإلكتروني. وجمع الأونكتاد، عن طريق هذه الشبكة، معلومات جعلها أساساً لأحد فصول تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٥.

٨٢- **شبكة الموارد العالمية للسياسة الإلكترونية:** توفر شبكة الموارد العالمية للسياسة الإلكترونية (ePol-NET)، التي أطلقت أثناء انعقاد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في جنيف في عام ٢٠٠٣، جهة وصل للجهود العالمية المبذولة لدعم الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية لأغراض التنمية.

٢- السلع الأساسية

٨٣- دعت الحكومات في دورة الأونكتاد الحادية عشرة إلى إنشاء فرقة عمل دولية تُعنى بالسلع الأساسية.

٨٤- وبعد التشاور مع مختلف أصحاب المصلحة العاملين في مجال السلع الأساسية، أصدر الأونكتاد مشروع اقتراح لرعاية الشراكات بين المنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدني. وأكد صاحب السعادة السيد بنجامين وليم مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق، استعداداه لرئاسة فرقة العمل، وأبدى قطاع المشاريع التجارية (بما في ذلك بعض الشركات الكبرى)، وكذلك مجتمع المنظمات غير الحكومية عزمهما على المشاركة في العملية.

٨٥- إلا أن فرقة العمل لا تستطيع أن تبدأ عملها إلا بعد حشد الدعم اللازم من المانحين، وهي لم تتلقَ العمل حتى اليوم أي دعم مالي ملموس.

٣- الاستثمار

٨٦- إن الهدف من "شراكة الاستثمار من أجل التنمية"، كما ورد بيانها في المرفق بتوافق آراء ساو باولو، هو السماح للأونكتاد بتحسين مساعده للبلدان النامية في الجهود التي تبذلها من أجل بناء قدرتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية الدولية من خلال مجموعة متكاملة من المنتجات والبرامج والخدمات. ومع حلول موعد انعقاد المؤتمر، كان المانحون قد تعهدوا بالتبرع بما يزيد على ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم هذه المبادرة. وقد تجدد مستوى التمويل هذا كل سنة.

٨٧- وفي سياق "الشراكة من أجل التنمية"، تم تعزيز التعاون على المستوى المتعدد الأطراف مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، وهي أحد الشركاء الرئيسيين. ويشمل هذا التعاون تبادل المعلومات والخبرات، وكذلك التعريف بأفضل الممارسات، وإجراء البحوث المشتركة وإصدار المنشورات، وعقد سلسلة من حلقات العمل التدريبية لموظفي وكالات تشجيع الاستثمار من البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية.

٤- بناء القدرات والتدريب، بما في ذلك المؤسسات التدريبية والأكاديمية

٨٨- واصلت الأمانة تقديم المساعدة لتعزيز الموارد البشرية والدراية الفنية والكفاءات، وكذلك الأطر والهيكل المؤسسية والتنظيمية في ميدان التجارة (الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو)، وبخاصة عن طريق التدريب وبناء القدرات في إطار برنامج التدريب التجاري والدورة التدريبية المتعلقة بالمسائل الرئيسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (الفقرة ١٠٩ من توافق آراء ساو باولو، والفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك). ويقوم الأونكتاد بتنفيذ توافق آراء ساو باولو فيما يخص التعاون مع المؤسسات الأكاديمية في سياق بناء القدرات المتصلة بالتجارة في البلدان الأعضاء (الفقرتان ١١٤ و ١١٥ من توافق آراء ساو باولو والفقرات ٩-١١ من المرفق بتوافق آراء ساو باولو) من خلال معهد الأونكتاد الإلكتروني للتجارة والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الأمانة ببناء القدرات المؤسسية وإقامة الشراكات بين القطاعين الخاص والعام من خلال تطبيقات التجارة الإلكترونية في المجالات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية - كما هو الحال مثلاً في قطاع السياحة - لزيادة مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في السوق الدولية (الفقرتان ١١٤ و ١١٥ من توافق آراء ساو باولو والمرفق).

سادساً - الاستنتاجات

٨٩- شمل تنفيذ توافق آراء ساو باولو على مدى العامين الماضيين مجموعة واسعة من الأنشطة في إطار الركائز الثلاث المتمثلة في البحث والتحليل، والعمليات الحكومية الدولية، والتعاون التقني. وتناولت تقارير الأونكتاد الرئيسية ووثائق المداولات والدراسات قضايا استراتيجية في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الحالة على صعيد الاقتصاد الكلي والتجارة والمديونية والفقر والاستثمار والشؤون المالية والترابط. وتستخدم قواعد بيانات الأونكتاد وأدواته التحليلية في هذه التحليلات، كما أنها توفر للدول الأعضاء مساعدة مباشرة فيما يخص إدارة الديون والمفاوضات التجارية والإجراءات التجارية. وفي العامين الماضيين، أثارت الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد اهتماماً كبيراً. وقدمت أفرقة الخبراء تحليلاً مفصلة في عدد من المجالات الجديدة، مثل القطاعات الدينامية في التجارة العالمية، وتقييم الخدمات، والحوافز غير التعريفية. ولكن إذا أُريد لهذه الجهود أن تؤتي ثمارها فلا بد من استخلاص استنتاجات واضحة تستند إليها الأمانة في أعمالها المقبلة، بما في ذلك التعاون التقني. فأعمال التعاون التقني يُضطلع بها اليوم باعتبارها جهداً تعاونياً بين المانحين والمستفيدين ووكالات أخرى، كلٌّ في إطار ولايته، وعلى أساس عاجل في كثير من الأحيان. وقد زادت تمويل التعاون التقني، ولكن الطلب لا يزال شديداً، وتمت تلبية في بعض الحالات من خلال التمويل المشترك مع المستفيدين. ويُستدل من تجربة تنفيذ توافق آراء ساو باولو أن هناك حاجة في الأجلين المتوسط والطويل لرعاية قدرات الاكتفاء الذاتي للأطر البشرية والتنظيمية والمؤسسية. وفي هذا الصدد، ثبت أن الشراكات المختلفة وغيرها من الترتيبات التعاونية، مثل الترتيبات التي أُطلقت في دورة الأونكتاد الحادية عشرة، هي آليات قيّمة تستخدم الموارد على خير وجه وتحقق الأثر الأقصى من عمل الأونكتاد. وقد يلزم بذل مزيد من الجهود لتعميم دروس السياسة العامة المستخلصة من عمل الأونكتاد على حكومات الدول الأعضاء.
